وبالنسبة لمسألتي الارض والمياه، عرض تقسيم الاراضي الاميرية والمياه بين اسرائيل والادارة الذاتية. وان توضع تحت تصرف السكان اراض اميرية لاسكان اللاجئين. وان توضع اراضٍ اخرى كإحتياطي تحت تصرف الطرفين. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية التي نقلت تفاصيل الخطة، ان الحلول التي عرضها الوزير «يمكن ان تشكل المدخل المحتمل للخروج من حالة الجمود التي اصابت المفاوضات» (**المصدر نفسه**). واضافت الاذاعة، ان المشروع طرح بعد ان نال موافقة كل من بيغن وبورغ عليه. واكد شارون، في اللقاء المذكور، ان مشروع الادارة الذاتية الذي تتبناه الحكومة هو الحل الوحيد الممكن لمشكلة الاراضي المحتلة. ففي السنوات الثلاث الاخيرة، نفذت عمليات في «مجال الاستيطان، وتوزيع انتشار الجيش الاسرائيلي، كان الهدف منها منع تنفيذ الحل الاقليمي الوسط الذي يتبناه المعراخ» (**المصدر نفسه**). وبناء على ذلك اقترح وزير الزراعة تنشيط حركة المفاوضات. اذ لو حصل تبديل في السلطة الاسرائيلية «لواجهت تلك السلطة معارضة قوية تسقط مشروعه السياسي لحل مشكلة المناطق المحتلة، وهذا الامر لا تعانيه الحكومة الحالية في المجال السياسي» (**المصدر نفسه**، ص ٥).

شمير يزور القاهرة

بعد اقل من اسبوع على انتهاء زيارة سول لينوفيتش لمصر واسرائيل، وجهت وزارة الخارجية، المصرية دعوة الى اسحاق شمير، وزير الخارجية الاسرائيلي، لزيارة القاهرة. وقد علقت اوساط مطلعة في الحكومة الاسرائيلية على هذه الدعوة، بأن مصر «معنية بتحسين اجواء العلاقات مع اسرائيل، مع انها تحاول تأجيل استئناف مفاوضات الحكم الذاتي الى ما بعد لقاء القمة، الذي سيعقد على حد اعتقاد رئيس الحكومة الاسرائيلي في شهر كانون الاول (ديسمبر) من هذه السنة» («**المصدر نفسه**»، العدد ٢١٥٠، ٧و٨/٩/١٩٨٠، ص ٦).

وترددت تقديرات في جلسة الحكومة الاسرائيلية التي ناقشت موضوع الزيارة يوم ٧/٩/١٩٨٠، ان رئيس الحكومة ووزير الداخلية يعتقدان ان هناك «هوة بين الرئيس المصري ومساعديه. ويحاول هؤلاء المساعدون، وبخاصة العاملين منهم في وزارة الخارجية، التهرب من تنفيذ التزامات اعلنها الرئيس السادات» (**المصدر نفسه**). والمعروف ان اسرائيل تحتج لدى سلطات القاهرة على عرقلتها خطوات تطبيع العلاقات المتفق عليها بين البلدين في اطار اتفاقيات كامب ديفيد. وتضيف الاوساط الاسرائيلية انها لا تريد افضلية في علاقاتها مع مصر، بل انها «تطلب علاقات عادية ومتينة» وسيتطرق وزير الخارجية شمير في مباحثاته مع المصريين الى ظاهرة «منع قيام العلاقات التجارية بين شركات اسرائيلية وبين تجار محليين بواسطة السلطات المصرية. وسيشير شمير الى الحالات التي جرى فيها استجواب اجهزة الامن المصرية لمواطنين مصريين لانهم طلبوا زيارة اسرائيل» («**المصدر نفسه**»، العدد ٢١٥١، ٨و٩/٩/١٩٨٠، ص ٣). كما سيؤكد شمير كذلك، على مطالب اسرائيل بتطبيق اتفاقيات التعاون التربوية، التي وقعت بين الدولتين في الجوهر.

تجدر الاشارة هنا، الى ان شمير، سيكون الوزير الاسرائيلي الاول الذي سيلتقي الرئيس السادات، وغيره من الزعماء المصريين بعد فترة طويلة انعدمت فيها اللقاءات بين زعماء الدولتين، حيث اقتصرت الاتصالات في الفترة الاخيرة، على تبادل الرسائل بين السادات وبيغن، او عبر سفراء الدولتين فقط.

وفي لقاءاته مع كل من الرئيس المصري وبطرس غالي، حصل شمير على توضيحات تفيد انه يوجد تغيير في الموقف المصري من تطبيع العلاقات، وهذا التغيير «جاء وفق توجيهات صريحة من الرئيس السادات» («**المصدر نفسه**»، العدد ٢١٥٣، ١٤و١٥/٩/١٩٨٠، ص ٣). وقد عزز الرئيس المصري هذا الاتجاه اثناء اجتماعه مع شمير، فقد كان السادات «متفائلا للغاية اثناء الحديث، واعرب عن ثقته الكاملة بامكانية استئناف مسار السلام وتحقيقه» (**المصدر نفسه**). وقال مراسل اذاعة اسرائيل السياسي، نقلا عن مصادر حكومية اسرائيلية، ان السادات تحدث بثقة عن امكانية حل المشكلات العالقة. وقال «لا بد من الصبر للتغلب على الصعوبات التي تعترض المحادثات» (**المصدر نفسه**). اما